

تونس: مخاوف على السلامة/وحشية

مخاوف على السلامة/وحشية	تحرك عاجل MO/PSQ
سعيدة أكرمي نور الدين بحيري (زوجها) م.، س. اثنان من أبنائهما، يبلغان من العمر NP و NR عاماً الأسعد جوهري مختار يحيوي سمير بن عمور سمير ديلو آخرون من المحامين ودعاة حقوق الإنسان تعرض	تونس

عدد من دعاة حقوق الإنسان والمحامين وأقاربهم للاعتداء أو الاعتقال على أيدي قوات الأمن في تونس خلال الأيام القليلة الماضية. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق على سلامة أعضاء "الجمعية الدولية لمساعدة السجناء السياسيين"، وهي منظمة شكلت حديثاً، وكذلك على جميع المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

ففي NP ديسمبر/كانون الأول، تعرضت سعيدة أكرمي، وزوجها نور الدين بحيري، وهما من المحامين المعنيين بحقوق الإنسان، واثنان من أبنائهما لاعتداء على أيدي مجموعة أشخاص، وذلك لدى وصول الأسرة إلى مكتب الحمامة الخاص بالزوجين في تونس العاصمة، في حوالي الساعة الثامنة صباحاً. وقد أحاط بسيارة الأسرة نحو عشرة أشخاص، يُعتقد أنهم من أفراد أمن الدولة، ثم أرغم أفراد الأسرة الأربعة على الخروج من السيارة وتعرضوا لاعتداء عنيف، حيث تعرض أحد الابنين للضرب في وجهه، مما أدى إلى نزيف في الفم. ثم أُجبرت سعيدة أكرمي على ركوب سيارة بدون علامات، واقتيدت إلى مكان غير معلوم. وقد أُطلق سراحها من وزارة الداخلية بعد نحو ست ساعات دون توجيه تهمة إليها.

أما الأسعد جوهري، وهو أيضاً من دعاة حقوق الإنسان، فكان في طريقه إلى مكتب الحمامة وقت وقوع الاعتداء، وحاول التدخل، ولكنه تعرض هو الآخر لاعتداء من نفس الأشخاص. وقد استدعى بعض الشهود سيارة إسعاف نقلته إلى إحدى المستشفيات في تونس العاصمة، وسُمح له فيما بعد بالعودة إلى منزله، ولكنه كان مصاباً بكدماتٍ شديدة. كما تعرض للاعتداء عدد من المحامين الذين حضروا للتعبير عن تضامنهم مع الضحايا عقب الاعتداء.

وقُبض على محامين آخرين يوم NP ديسمبر/كانون الأول. فبينما كان سمير بن عمور، وهو محامٍ معني بحقوق الإنسان، في طريقه لمكتب سعيدة أكرمي ونور الدين بحيري، طوّفه عدة أشخاص واعتدوا عليه بوحشية، وأدخلوه عنوة في سيارة واقتادوه إلى مقر أمن الدولة في وزارة الداخلية، حيث استُجوب عن أنشطته في "الجمعية الدولية لمساعدة السجناء السياسيين". وفي حادثةٍ منفصلة، أوقف سمير ديلو، وهو محامٍ معني بحقوق الإنسان ويشارك في أنشطة الجمعية، ثم اقتيد إلى أحد أقسام الشرطة. وقد أُفرج عن الرجلين بعد عدة ساعات دون توجيه تهمةٍ إليهما.

وفي NQ ديسمبر/كانون الأول، ألقى أفراد من قوات الأمن القبض على مختار يحيوي، وهو قاضٍ سابق، خارج منزله في تونس العاصمة، واقتيد في سيارة بدون علاماتٍ إلى وزارة الداخلية حيث استُجوب عن أنشطته في "الجمعية الدولية لمساعدة السجناء السياسيين". وخلال الاستجواب، هدد أفراد قوات الأمن هو وأسرته، حسبما ورد. وكان مختار يحيوي قد تعرض لاعتداء عنيفٍ في أحد الشوارع بالقرب من مكتب سعيدة أكرمي ونور الدين بحيري، يوم NN ديسمبر/كانون الأول. وجاء الاعتداء في اليوم التالي للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي وقّع خلاله مختار يحيوي على مائدةٍ بالنيابة عن "الجمعية الدولية لمساعدة السجناء السياسيين"، وكانت تطالب بإلغاء الحبس الانفرادي المستديم للسجناء السياسيين في السجون التونسية، وإلى ضمان حقوقهم الأساسية. ويُذكر أن مختار يحيوي فُصل من منصبه في القضاء في ديسمبر/كانون الأول OMMN، بعدما وجّه رسالةً مفتوحةً إلى الرئيس زين العابدين بن علي، دعا فيها إلى احترام المبدأ الدستوري الخاص باستقلال القضاء.

خلفية

سعيدة أكرمي، ومختار يحيوي، وسمير بن عمور، وسمير ديلو أعضاء مؤسسون في "الجمعية الدولية لمساعدة السجناء السياسيين" وهي منظمة شكلت حديثاً ويتولى رئاستها مختار يحيوي. أما نور الدين بحيري، فهو عضو مؤسس في "المركز التونسي لاستقلال القضاء". وكل من الجمعية والمركز غير مرخص له، وقد واجه الأعضاء المؤسسون لهما عقوباتٍ متكررة خلال سعيهم لترسيخ وجود المنظمين. وقد سبق أن تعرض الأسعد جوهري، وهو سجين رأي سابق وداعية لحقوق الإنسان يعمل لصالح السجناء السياسيين، لاعتداء في أحد الشوارع على أيدي خمسة من أفراد الشرطة يرتدون ملابس مدنية، في أغسطس/آب OMMO. (انظر التحرك العاجل MO/OTN، رقم الوثيقة: MDE

وقد ترسخ في تونس على مدى سنواتٍ عديدة نمطٌ من الاعتداءات على دعاة حقوق الإنسان، على أيدي أفرادٍ تابعين لقوات الأمن يرتدون الملابس الرسمية أو المدنية. ويواجه من تعتقلهم قوات الأمن مخاطر المعاملة السيئة والتعذيب. وإذا ما سعى الضحايا لتقديم شكوى، يرفض الموظفون أو الأفراد التابعون للشرطة تسجيلها في كثيرٍ من الأحيان. ولم يحدث مطلقاً أن أجرت السلطات المختصة تحقيقاتٍ في هذه الحوادث عقب وقوعها.

الأنشطة الموصى بها:

يُرَجَى إرسال مناشدات على وجه السرعة، بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، تتضمن النقاط التالية:

- التعبير عن القلق على سلامة المحامين ودعاة حقوق الإنسان في تونس بعد عددٍ من الحوادث التي كانوا فيها هدفاً لاعتداءاتٍ من السلطات؛
  - حث السلطات على ضمان سلامة سعيدة أكرمي، ونور الدين بحيري، والأسعد جوهري، وسمير بن عمور، وسمير ديلو، ومختار يحيوي، وغيرهم من دعاة حقوق الإنسان والمحامين الذين استُهدفوا؛
  - المطالبة بإجراء تحقيقٍ وافٍ ونزيهٍ في حوادث الاعتداء، على أن تُعلن النتائج ويُقدم من تثبتت مسؤوليتهم إلى ساحة العدالة؛
  - حث السلطات على وضع حدٍ فوراً لاستهداف المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتهم وسلامة ذويهم.
- تُرسل المناشدات إلى:

معالي وزير العدل وحقوق الإنسان السيد/ بشير التكري PN شارع باب بنات تونس NMMS – القصبه الجمهورية التونسية برقياً: وزارة العدل، تونس فاكس: +NMS RSU TN ONS البريد الإلكتروني: mju@ministeres.tn	معالي وزير الداخلية السيد/ الهادي مهني وزارة الداخلية شارع الحبيب بورقيبة تونس NMMM الجمهورية التونسية برقياً: وزارة الداخلية، تونس فاكس: +UUU / UUM PQM TN ONS البريد الإلكتروني: mint@ministeres.tn
يُرَجَى إرسال نسخ من المناشدات إلى ممثلي تونس الدبلوماسيين لدى بلدك.	يُرَجَى إرسال المناشدات فوراً. كما يُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد يوم OT يناير/كانون الثاني